مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٧/٢/٦

الاعتمـــــاد على المـــال العـــام

نظـــرة علميـــة على العـــوامـــل والاســـباب

ان الحـوادث التى مرت بالبلاد تكشف عن الحاجة الى وقفة علمية جادة نحاول من خلالها التعرف على الاسباب الحقيقية التى حكمت مجموعة التفاعلات الاخيرة . ذلك انه لايتسق مع التاريخ النضالى للشعبنا ان تنفجر هذه الطاقة التدميرية التى حاولت نسف ثروته العامة التى تجسد انتاجه ونضاله .

ذلك يطرح تساؤلات عديدة حول بعض المظاهر التى صاحبت الاحداث الاخيرة ، كالاتجاه للاعتداء على بعض مايخص الثروة العامة . ماهو منطق ان تطفح بعض الظواهر التدميرية فى آن واحد لكى تشمل اجزاء عديدة من خريطة المجتمع ؟ البحث فى ذلك يتعرض لنوعين من الاسباب . النوع الاول يتضمن مجموعة من الاسباب الموقفية او الظاهرية والتى قد نعثر فى اطارها على مسئولية هذا الفرد او تلك الجماعة عن بعض مظاهر التدمير، وهى مجموعة الاسباب التى نتركها لاهل الخبـرة والاختصـاص فيها . اما المجموعة الثانية فهى مجموعة الاسباب الاجتماعية ذات الصلة ببناء المجتمع وطبيعة التفاعلات السائدة به ، وهى العوامل التى سوف تصبح موضـع تركيزنا فى هذه الدراسة . وهـذه العوامل بعضها له طبيعة تاريخية بينما البعض الاخر له طبيعته المعاصرة

① اول هذه العوامل مانعثر عليه فى التاريخ الاجتماعى للشعب المصرى الذى تولدت لديه حساسية خاصـة نحو كل مايخص الممتلكات العامة . ذلك انه شاهد كيف يستغل الاستعمار واعوانه ، فى مرحلة ماقبل الثورة ، ثروته وملكيته العامة التى عانى كثيرا فى بنائها وتأسيسها . الامثلة على ذلك كثيرة بدءا من استفادة الاستعمار من مرافق ومحاصيل الشعب لمصلحته الخاصة وانتهاء بتحمل آلام ومعاناة حفر قناة السويس التى تمتع الاستعمار والصفوة المتعاونة بدخلها ، وبقيام الثورة انهت القيادة الثورية فى يوليو ١٩٥٢ احتكار ملكية الشـعب لغير صالحه ، واسست بذلك علاقة قوية يشارك الشعب فى اطارها فى انتاج واساس ثروته . غير انه فى مرحلة مابعد الثورة برزت مجموعة من العوامل التى اثرت على مدى احتـرام المال العام والملكية العامة وهو ماينقلنا الى مجموعة العوامل المعاصرة .

② أول هذه العوامل مايمكن ان نسميه بالعوامل الثقافية والقيمية ذلك انه من الطبيعى اثناء المرحلة الانتقالية اهتزاز القيم الثقافية بحيث يؤثر ذلك على طبيعة وقوة القيم التى تحكم علاقة الفرد بالمجتمع وانتمائه له ، او قـد يضعف مجموعة الجزاءات الرادعـة لاى تجاوز قد يحدث للمال او الملكية العـامة . ولمواجهـة ذلك كان من الضرورى أن يحدث تدعيم للقيم يتمثل فى اعادة التربية الاخلاقية فى كافة المجالات كى تساير عملية التنمية التى نواجهها . ممثلا لم تحدث تربية اخلاقية للتلميذ فى المدرسة كى يحافظ على ادواته فى فصل الدراسة . لم يحدث تدريب اخلاقى للموظف العام الذى يثرى من خلال استغلال حدود وظيفته عن

طريق الافساد والاختلاس والرشوة . لم يحدث تثقيف عملى فعال للعامل كى يصون أدوات انتاجه . لم تبذل أجهزة الاعلام جهدا فى تعميق العلاقة بين جمهور الشارع المصرى وبين المجتمع بحيث يتجلى ذلك فى دفعه للحفاظ على وسائله وملكيته العامة .

③ ونمثل المجموعة الثالثة بمجموعة العوامل الاجتماعية : وتتعلق اساسا بمجموعة التناقضات التى يواجهها رجل الشارع فى حياته اليومية ، اذ كثيرا مانطالعنا الصحف اليومية عن ذلك الموظف الذى اثرى على حساب وظيفته ، وهذا الذى اختلس أو ارتشى ، او الذى حول المصلحة العامة الى جهاز لتوظيف اقاربه ، دون ان يسمع عن نهايات هذه التجاوزات فى كل جزاءات قاسية نالها هؤلاء المتجاوزون .

④ اما مجموعة العوامل الاخيرة فهى مجموعة العوامل الشخصية ، ذلك فى حالة غياب مجموعة رقم فعالة قادرة على ضبط حركة الافراد فى الواقع الاجتماعى اثناء عملية الانتقال ، فان ذلك يؤدى الى نخلق نمط الشخصية الانتهازية التى تعمل فى الواقع الاجتماعى بالنظر الى مصلحتها وقيمها الخاصة بحيث تتحول المصلحة العامة والمال العام الى مصدر للاستثمار الخاص ، يتساوى فى ذلك الموظف الذى اختلس ، أو الذى ارتشى ، أو الذى حول الجهاز الحكومى الى ادارة لتعيين اقاربه ومعارفه .

فاذا تولت بعض هذه الشخصيات مسئولية ادارة بعض مؤسسات الدولة فانها عادة ماتضرب المثال لصغار الموظفين ، ومن ثم تتأسس مظاهر مرضية عديدة نرى امثلة لها فى الموظف المتسيب والمتكاسل ، وذلك يعنى فى مجمله أيضا التهاون فى معاملات المال العام ، وفى اهمال الموظف لوظيفته ، أو الاتجاه نحو استغلالها لصالحه الخاص فى هذه الحالة لا تتولد فقط الشخصية المعتدية على حرمات المجتمع بل أيضا الشخصية التى تقطعت كل علاقاتها وانتماءاتها بالحركة العامة للمجتمع . بحيث لاترى ابعد من مصلحتها الخاصة .

ونتيجة لذلك تتولد حلقة مفرغة ومؤلمة ، تغذى نفسها تلقائيا . فاهتزاز القيم فى المرحلة الانتقالية يؤدى — دون مواجهة — الى تخلق انماط عديدة من الشخصية التى لاترى سوى مصلحتها الخاصة ، أو التى ترتكب كثيرا من التجاوزات على المال والملكية العامة ، ومن ثم يؤدى الى نوع من التشنة المرضية فى كافة المستويات والمجالات على عدم احترام الملكية العامة ، ومن ثم تتولد اجيال جديدة ضعيفة من حيث انتمائها الاجتماعى ، وهنا يتهدد المال العام ، وتتهدد التنمية والمجتمع ذاته . ويتخلق الاحساس بالانفصال عن كل ما هو عام ، وعدم المشاركة فى صيانته أو تطويره .

اذن ماهو سبيل الخروج من المعضلة؟ كيف الطريق الى كسر الحلقة المفرغة؟ . لانعتقد أن هناك وصفات سحرية تطرح ليصبح كل شىء طيبا . فما تحتاجه هو ضرورة تناول قضايا المجتمع المصرى ومشاكله بفهم تنموى يؤكد كل مايساعد على دفع مسيرة التنمية ويقضى على مظاهر التجاوز والانحراف عنها . فى اطار ذلك نرى ضرورة الاهتمام بمجموعة الممارسات التالية :

● ضرورة العمل الجاد على تدعيم القيم القادرة على قيادة التنمية لصالح الجماهير . ذلك يعنى ان يبذل جهد مخطط لتأكيد مجموعة من القيم الايجابية ، بحيث تقوم المدرسة ،

والمؤسسة ، والجهاز الاعلامى ، ومنظمات الطلائع والشباب على غرسها فى أعضائها . بحيث يؤدى ذلك الى دعم الانتماء الايجابى بين الفرد والمجتمع

● من الضرورى تطبيق الجزاءات الرادعة لاى محاولة تهدف الى العدوان على المال والملكية العامة . فليس يكفى ان نكتشف — اعلاميا — عن الموظف الذى استغل حدود وظيفته ، وانما يجب ان تدرك الجماهير فى ذات الوقت طبيعة العقاب الذى تلقاه هذا الذى تجاوز ، بحيث تؤدى العقوبة وظيفتها الردعية . بدون ذلك فان الاعلان عن اكتشاف جريمة دون معرفة عقابها قد يؤدى الى نوع من التحريض

مسالة ثانية تتعلق بمكافاة هؤلاء الذين اعطوا المثال فى تقديس المال العام والحفاظ عليه . لابد أن تحدث مفارقة بين العامل الذى تنعكس قوة صلته بآلته فى حسن صيانتها وبين ذلك المنفصل عنها . ذلك يتحقق بتاسيس نظام للحوافز دقيق وفعال يعمل بمنطق انتاجى وايجابى .

ذلك يعنى فى النهاية ضرورة الدعوة الجريئة والجادة — فيما يتعلق بالاحداث الاخيرة — الى تجاوز ظاهر الاحداث وتفاعلاتها المؤقتة والغوص فى اعماقها بحثا عن التفسير العلمى للوقائع . حتى نوفر فهما نستعيد فى اطاره انتماء الجماهير وارتباطها بملكيتهما وخوفها عليها .